لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية

اتفاقية المياه:
الاستجابة للتحديات العالمية للمياه

الأمم المتحدة

ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته ما ينطوي على التعبير عن أي رأيٍ للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أيٍ منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ECE/MP.WAT/52

UNITED NATIONS PUBLICATION

e-ISBN: 978-92-1-363107-2

مرجع الصور

قدمت الصور لهذا المنشور

© Istockphoto

الصفحة ٣ © Alexander Belokurov

الصفحة ٦ © IISD

الصفحة ٩ © ICPDR

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية

اتفاقية المياه:
الاستجابة للتحديات العالمية للمياه

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٨

اتفاقية المياه: الاستجابة للتحديات العالمية للمياه

يندرج الحصول على المياه النظيفة في عداد المسائل البالغة الأهمية في القرن الحادي والعشرين. فالمياه تقِّل وفرة الوقت الذي يظل فيه الطلب عليها يزداد. وتعاني مصادر المياه من فرط الاستخدام، كما أنَّ التلوث والفيضانات وحالات الجفاف أصبحت أكثر تواتر أو ازدادت حدة.

وتغطي مصادر المياه العابرة للحدود السياسية قرابة نصف مساحة سطح الأرض، وهي تمثل نسبة تُقدَّر بنحو ٦٠ في المائة من تدفق المياه العذبة في العالم. وهي تدعم دخل أكثر من ٣ بلايين شخص وسبل كسب عيشهم، وتقوم بدور حاسم لعدد لا يحصى من النظم الإيكولوجية. ولذلك يُعدُّ التعاون بشأن الموارد المائية المشتركة أمراً حيوياً لكفالة السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

وتهدف اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) إلى حماية الموارد المائية العابرة للحدود وضمان كمياتها وجودتها واستخدامها المستدام بتيسير التعاون وتشجيعه.

وقد أُعِدَّت الاتفاقية على نحوٍ يتيح تطبيقها في سياقات وظروف شديدة الاختلاف، فهي قابلة للتطبيق في البلدان الغنية بالمياه وتلك التي تعاني من ندرتها. ولأنَّ مستوى الطموح في التنفيذ يتناسب مع قدرات الأطراف والوسائل التي لديها، تُصدِّق على الاتفاقية وتنفذها بلدان تتباين فيها مستويات التنمية. وتقوم الاتفاقية على المساواة والمعاملة بالمثل. ولذلك، فهي تحمي حقوق بلدان المنبع والمصب على حدٍ سواء وتحدد التزاماتها.

"يمكن أن تساعد اتفاقية المياه البلدان في التصدي للتحدي العالمي المتمثل في التشارك في موارد المياه العابرة للحدود بطريقة مستدامة وسلمية. وأحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى هذه الوسيلة التي لا غنى عنها وتنفيذها".

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة.

من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي

بدأت اتفاقية المياه بحسبانها اتفاقية إقليمية للدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (اللجنة الاقتصادية لأوروبا). واعتُمِدت الاتفاقية في هلسنكي، بفنلندا، في عام ١٩٩٢ وأصبحت نافذة في عام ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠٣، وافقت الأطراف في الاتفاقية على تعديل المعاهدة لتمكين أي دولة عضو في الأمم المتحدة من الانضمام إلى هذا الصك. وفي عام ٢٠١٦، أصبحت الاتفاقية رسمياً إطاراً قانونياً للتعاون بشأن المياه العابرة للحدود متاحاً لجميع الدول الأعضاء.

وعلى غرار اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، تستند اتفاقية المياه لعام ١٩٩٢ إلى القانون الدولي العرفي وتعبر عنه. وهاتان الاتفاقيتان متسقتان ومترابطتان وتشكل الاختلافات الطفيفة بينهما أوجه تكامل مفيدة بينهما. ولذلك، ثمة فائدة كبيرة في تعزيز اتفاقيتي المياه وتنفيذهما مجتمعتين، وهناك عدة بلدان أطراف في كلا الصكين.

وتوفر اتفاقية المياه منبراً قانونياً وحكومياً دولياً فريداً للتعاون في مضمار المياه العابرة لحدود، إذ يشارك في اجتماعاتها وأنشطتها أكثر من ١١٠ بلداً من جميع أنحاء العالم، من بينها بلدان غير أطراف فيها يمكنها أن تلتمس المساعدة في الانضمام إلى الاتفاقية وتطبيق أحكامها.

كيف تعمل أحكام الاتفاقية؟

اتفاقية المياه اتفاقية إطارية لا تحل محل الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المحددة بشأن الأحواض ومستودعات المياه الجوفية العابرة للحدود، بل تدعم إنشاء هذه الاتفاقات وتنفيذها، وزيادة تطويرها. وتضع الاتفاقية مبادئ وقواعد تشكل الأساس الذي يقوم عليه عمل البلدان معاً لحماية مواردها المشتركة من المياه العذبة واستخدامها بشكل مستدام.

ركائز الاتفاقية الثلاثة

للاتفاقية ثلاثة التزامات رئيسية أو ركائز أساسية.

الركيزة الأولى منع التأثيرات العابرة للحدود والسيطرة عليها والحد منها

يُطلب من الأطراف أن تتخذ تدابير لمنع أي تأثير عابر للحدود على البيئة، وصحة البشر وسلامتهم والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسيطرة عليه والحد منه. وتشمل هذه التدابير إجراء تقييمات الأثر البيئي وغيره من وسائل التقييم، ومنع التلوث من مصدره والحد منه، وترخيص عمليات تصريف المياه المستعملة ورصدها، ووضع وتنفيذ أفضل الممارسات البيئية للحد من مدخلات المواد المغذية والمواد الخطرة الآتية من الزراعة والمصادر المنتشرة الأخرى.

تلزم لأطراف باستخدام الموارد المائية بصورة مستدامة، مراعية في ذلك نهج النظام الإيكولوجي. ويتعين عليها أيضاً أن تضع أهدافاً ومعايير لجودة المياه، وخططاً لطوارئ، وأن تقلِّل خطر تلوث المياه العرضي إلى أدنى حد.

الركيزة الثانية ضمان الاستخدام المعقول والمنصف

يجب على الأطراف أن تضمن استخدام المياه العابرة للحدود بطريقة معقولة ومنصفة. ويعتمد تحديد إن كان استخدام أحد المجاري المائية يُعدُّ معقولاً ومنصفاً على خصائص الحوض المحددة، والسكان الذين يعتمدون على مياهه، والاستخدامات القائمة والمحتملة، وتأثير هذه الاستخدامات، وتوافر الاستخدامات البديلة والعوامل الأخرى. وفي كل الحالات، يجب أن يكون استخدام المياه مستداماً، أي أنه ينبغي أن يراعي احتياجات الأجيال القادمة.

الركيزة الثالثة التعاون من خلال الاتفاقات والهيئات المشتركة

ولتجسيد الالتزامات السابقة في الممارسة العملية، تقتضي الاتفاقية أن تبرم الأطراف اتفاقات عابرة للحدود، وتنشئ هيئات مشتركة للتعاون بشأن إدارة مياهها العابرة للحدود وحمايتها. وتشجع الاتفاقية التعاون على مستوى أحواض الأنهار. وتكلف الهيئات المشتركة، مثل لجان الأنهار أو البحيرات، بالمهام التالية:

- إتاحة منبر لتبادل المعلومات عن الاستخدامات الحالية والمعتزمة للمياه، وعن مصادر التلوث والظروف البيئية للمياه؛
- اعمل بمثابة منبر للمشاورات المنتظمة؛
- وضع برامج مشتركة للرصد؛
- إجراء تقييمات مشتركة أو منسقة لظروف مياهها المشتركة ولفعالية التدابير المتخذة لمعالجة التأثيرات العابرة للحدود؛
- البت في حدود انبعاثات الصرف الصحي، ووضع أهداف مشتركة لجودة المياه؛
- وضع خطط عمل منسقة للحد من كميات التلوث؛
- وضع تدابير للتنبيه والتحذير.

تقتضي طبيعة الالتزامات العامة الواردة في الاتفاقية بذل العناية الكافية. ويعني ذلك أنَّ مستوى التنفيذ المطلوب يتناسب مع قدرة الطرف المعني: كلما كان مستوى تطور الدولة الطرف العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والإداري عالياً وقدرتها كبيرة، كان مستوى معايير الرعاية المتوقعة والمطلوبة منها مرتفعاً. ولذلك، تمثل الاتفاقية صكاً مرناً يمكن أن تنضم إليه وتنفذه بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية ولديها قدرات متباينة.

الهيكل المؤسسي للاتفاقية

تتيح لجنة التنفيذ آلية بسيطة وغير تصادمية، وغير تخاصمية، وشفافة، وداعمة لتيسير تنفيذ ودعم الاتفاقية والامتثال لها

يمثل هيكل الاتفاقية المؤسسي أحد مواطن القوة المهمة فيها. ويمثل اجتماع الأطراف الذي ينعقد مرة كل ثلاث سنوات أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في الاتفاقية. ويتخذ اجتماع الأطراف قرارات تدعم تنفيذ الاتفاقية، ويشمل ذلك اعتماد تعديلات وبروتوكولات، ووضع الصكوك القانونية غير الملزمة من أجل تيسير التفسير والتنفيذ، وتحديد برامج العمل الثلاثية السنوات للتصدي للتحديات المشتركة في مجال التنفيذ.

وفي فترة ما بين الدورتين، يدعم عدد من الهيئات الفرعية الأطراف وغير الأطراف في تنفيذ أحكام الاتفاقية وقرارات اجتماع الأطراف. وتشمل هذه الهيئات هيئات ذات طابع سياسي وسياساتي أكبر، مثل هيئة المكتب، والفريق العامل المعني بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، أو الفريق العامل المعني بالرصد والتقييم، وهيئات ذات طابع فني أكبر، تعمل على حل المسائل العملية والملموسة، مثل فرقة العمل المعنية بالمياه والمناخ، وفرقة العمل المعنية بالصلة بين المياه والأغذية والطاقة والنظم الإيكولوجية، أو فريق الخبراء المشترك المعني بحوادث المياه والحوادث الصناعية. وتستعرض هذه الهيئات التي تجتمع عادة مرة كل سنة الأنشطة التي اضطلعت بها الأطراف وغير الأطراف لتنفيذ الاتفاقية، ولا سيما الأنشطة الواردة في برنامج عملها. وهي تتيح منبراً مهماً لتبادل الخبرات، والممارسات السديدة، والتعلم المتبادل، وبناء القدرات.

وفضلاً عن ذلك، تتيح لجنة التنفيذ آلية بسيطة وغير تصادمية، وغير تخاصمية، وشفافة، وداعمة لتيسير تنفيذ ودعم الاتفاقية والامتثال لها.

وتقدم أمانة دائمة، تستضيفها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف، الخدمات للاتفاقية وهيئاتها المختلفة.

ويساعد الإطار المؤسسي البلدان في تنفيذ الاتفاقية وتطويرها بشكل تدريجي. وبعبارة أخرى، لا يترك طرف لوحده لتنفيذ الاتفاقية: فاحتياجاته وتوقعاته يمكن أن يُلَّغ بها اجتماع الأطراف وهيئاته الفرعية لإسداء المشورة وتقديم المساعدة.

ويمثل المركز الدولي لتقييم المياه، الذي تستضيفه حكومة كازاخستان في أستانا، المركز التعاوني للاتفاقية من أجل دعم الإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود، وتنفيذ الاتفاقية في آسيا الوسطى، والبلدان المجاورة لها وفي غيرها من البلدان.

وضع الاتفاقات وإنشاء المؤسسات المشتركة

اضطلعت اتفاقية المياه، وما زالت تضطلع، بدور حاسم في المنطقة الأوروبية في دعم إقامة التعاون وتوطيد عره في مجال المياه، فيما بين البلدان والمستخدمين. وتتخذ أغلب اتفاقات المياه العابرة للحدود التي جرى التفاوض بشأنها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا السابقة من الاتفاقية نموذجاً لها. وتشمل الأمثلة المستمدة من كل أنحاء أوروبا الاتفاقات بشأن أحواض الدانوب، والميوز، وشوليت. وقد ألهمت الاتفاقية أيضاً اتفاقات خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مثل مواثيق مياه بحيرة تشاد، وأحواض النيجر، والاتفاق المبرم بين كازاخستان والصين لحماية جودة مياه أنهارهما العابرة للحدود.

وقد أثرت اتفاقية المياه في عمل هيئات مشتركة عديدة وكان لها ضلع في إنشاء عدة هيئات جديدة. وتشمل الأمثلة على ذلك لجان نهري أوديل وسافا وبحيرة بيبسي.

وفي آسيا الوسطى، يثير تقاسم الموارد المائية بين بلدان المنبع والمصب إشكالات خاصة تؤدي إلى التوتر وانعدام الأمن. ويُعدُّ التعاون بشأن نهري شو وتالاس المشتركين بين كازاخستان وقيرغيزستان مثالاً بارزاً للتقدم المحرز في إيجاد حلول تعود بالفائدة على جميع الأطراف. فقد أبرم هذان البلدان اتفاقاً في عام ٢٠٠٠ وأقاما لجنة تشو – تالاس في عام ٢٠٠٦. وتتيح هذه اللجنة لكازاخستان وقيرغيزستان آلية لتقاسم المسؤولية عن بنية المياه التحتية التي يستخدمها كلاهما. ودعمت اتفاقية المياه هذه الخطوة المهمة وظلت تساعد هذين البلدين المشاطئين على توسيع نطاق تعاونهما.

أثرت اتفاقية المياه في عمل هيئات مشتركة عديدة وكان لها ضلع في إنشاء عدة هيئات جديدة

الأطر القانونية لتحسين إدارة المياه: تركمانستان مثالاً

تعترف الاتفاقية بأن الإدارة السليمة للمياه العابرة للحدود ينبغي أن تندرج في إطار حسن التسيير المتين على الصعيد الوطني. وتشكل حوارات السياسات الوطنية بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه جزءً من برنامج عمل اتفاقية المياه. وتتيح هذه الحوارات منابر يلتقي فيها بانتظام أصحاب المصلحة الرئيسيين من مختلف القطاعات على الصعيد الوطني لمناقشة إصلاحات السياسة المائية والمضي بها قدماً، بدعم من أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ومنذ عام ٢٠١٠، دعم حوار السياسات الوطنية في تركمانستان عملية انضمام هذا البلد إلى اتفاقية المياه ومراجعة الأطر القانونية الوطنية لإدارة المياه وحمايتها. ونتيجة لذلك، أصبحت تركمانستان طرفاً في الاتفاقية في عام ٢٠١٢ واعتمدت مدونة حديثة للمياه في عام ٢٠١٦. وتتيح المدونة الجديدة الفرصة للانتقال من المبادئ الإدارية إلى المبادئ المتعلقة بالأحواض، وتوضح حقوق روابط مستخدمي المياه، وتضع أهدافاً للتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة وتتحين الفرصة لإنشاء هيئات مشتركة لإدارة المياه العابرة للحدود.

معالجة التغير العالمي والتوفيق بين الطلبات المتنافسة: الصلة بين المياه والأغذية والطاقة والنظم الإيكولوجية

تزيد اتجاهات التغير العالمي، مثل نمو السكان، والتوسع الحضري، والتنمية الاقتصادية، الطلب على المياه والغذاء والطاقة وتشدد الضغط على النظم الإيكولوجية. وتسليماً بالروابط القائمة بين هذه القطاعات، التي يمكن أن تسبب الاحتكاك في الأحواض العابرة للحدود، تصدت الأطراف في اتفاقية المياه للتحدي المتمثل في الصلة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية بوضع منهجية للحوار المشترك بين القطاعات بشأن الأحواض العابرة للحدود تعزيزاً للتعاون. وأُجري عدد من عمليات التقييم التشاركية بين القطاعات، المسنودة بالتحليل، في أحواض عابرة للحدود، مثل حوض الألزاني/غانيك، والسافا، ورافده المسمى درينا، وفي سير داريا. ويتيح هذا النهج الشامل قاعدة صلبة لإيجاد الحلول بشكل مشترك. وفضلاً عن ذلك، تتيح الاجتماعات التي تتناول الرابطة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية الفرصة لتبادل الخبرات بشأن التأثيرات بين القطاعات والمفاضلة بين الخيارات، فضلاً عن الممارسات السديدة لمعالجة هذه المسألة.

تزيد اتجاهات التغير العالمي، مثل نمو السكان، والتوسع الحضري، والتنمية الاقتصادية، الطلب على المياه والغذاء والطاقة وتشدد الضغط على النظم الإيكولوجية

تعزيز سلامة السدود في آسيا الوسطى

قد يكون لانهيار سد في آسيا الوسطى، وإن كان متوسط الحجم، عواقب وخيمة في مناطق وبلدان المصب ذات الكثافة السكانية العالية في كثير من الأحيان. ولذلك يزداد القلق في هذه المنطقة بشأن سلامة أكثر من ١٠٠ من السدود الكبيرة وسواها من البنية التحتية المقامة في الأنهار العابرة للحدود. ويساعد مشروع سلامة السدود الذي ترعاه اتفاقية المياه بلدان آسيا الوسطى على وضع وتنقيح ومواءمة قوانينها الوطنية المتعلقة بسلامة السدود وغيرها من الهياكل الأساسية المائية، فضلاً عن تعزيز المؤسسات المسؤولة عن سلامة السدود. وعلى الصعيد الوطني، يهدف المشروع إلى تحسين القدرات القانونية والمؤسسية للسلطات المعنية بإدارة سلامة السدود. وعلى الصعيد الإقليمي، يوطد هذا المشروع عرى التعاون الإقليمي بشأن سلامة السدود بهدف ضمان التعاون الدائم، ويشمل ذلك تبادل المعلومات عند وقوع حوادث متصلة بالسدود والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.

تحديد فوائد التعاون في مجال المياه العابرة للحدود والإبلاغ عن هذه الفوائد

يمكن أن يدر التعاون في مجال المياه العابرة للحدود فوائد جمة للبلدان المتعاونة، مثل النمو الاقتصادي المتسارع، وتحسين مستوى الرفاه، وتعزيز الاستدامة البيئية، وزيادة الاستقرار السياسي قوة. ويمكن أن تساعد *المذكرة التوجيه في مجال السياسات بشأن فوائد التعاون في مجال المياه العابرة للحدود: التحديد، والتقييم والاتصال* التي أُعدت برعاية من الاتفاقية البلدان والجهات الفاعلة الأخرى على جني الفوائد العديدة التي يحققها العمل المشترك. ويمكن أن تعين المذكرة أيضاً على دعم الحوار بشأن فوائد التعاون، على سبيل المثال بين البلدان التي تنفذ اتفاقية المياه أو تفكر في الانضمام إليها. وقد أُجريت عمليات تقييم لفوائد التعاون في عدة أحواض: حوض كوبانغو – أوكافانغو (جنوب أفريقيا)، وحوض درينا (جنوب شرق أوروبا)، وحوض سيو – ملابا – مالاكيسي (شرق أفريقيا).

يمكن أن يدر التعاون في مجال المياه العابرة للحدود فوائد جمة للبلدان المتعاونة

رصد وتقييم المياه العابرة للحدود بشكل مشترك كأساس لتحسين الإدارة

يكتسي رصد الموارد المائية وتقييمها أهمية أساسية، لأنه يشكل الأساس لاتخاذ القرارات الرشيدة والإدارة السليمة. ولذلك، تقضي الاتفاقية بأن تقوم الأطراف برصد مياهها المشتركة وتقييمها بشكل مشترك. وقد أُعِدّت المبادئ التوجيهية لرصد وتقييم الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية العابرة للحدود لمساعدة البلدان المشاطئة في هذه المهام. وفضلاً عن ذلك، تُجري الدول الأطراف وغير الأطراف تقييمات منتظمة للمياه السطحية والجوفية العابرة للحدود في إطار الاتفاقية.

تكييف إدارة المياه مع تغير المناخ بشكل مشترك

تؤثر أغلب آثار تغير المناخ في الدورة المائية ثم في القطاعات الأخرى ذات الصلة بها، مثل الزراعة والطاقة. ويساعد التعاون العابر للحدود بشأن التكيف في منع الآثار السلبية الناجمة عن تدابير التكيف الأحادية، وفي تحقيق الحد الأقصى من فوائد التعاون. ولهذا السبب، أعدت الأطراف في اتفاقية المياه طائفة من الأنشطة بشأن التكيف مع تغير المناخ في سياق عابر للحدود، مثل وضع الارشادات، وتبادل الخبرات والمشاريع على أرض الواقع. ولُخِّصت هذه التجارب في المنشور المعنون *المياه والتكيف مع تغير المناخ في الأحواض العابرة للحدود: الدروس المستفادة والممارسات الجيدة*.

ولتعزيز المزيد من تبادل الآراء بشأن التكيف مع تغير المناخ، أُنشئت، في عام ٢٠١٣، الشبكة العالمية للأحواض التي تضطلع بأنشطة تتعلق بتغير المناخ. وتتولى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا والشبكة الدولية لمنظمات أحواض الأنهار تنسيق أعمال هذه الشبكة. وتعقد الشبكة اجتماعات منتظمة وهي تضم أحواضاً من جميع أنحاء العالم، مثل أحواض الكونغو، والدانوب، والدانيستر، والميكونغ، والنيجر، والسنغال ونظام طبقات المياه الجوفية في الصحراء الشمالية وغيرها.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وتكفل الاتفاقية، على وجه الخصوص، تحقيق الهدف ٦-٥: "تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠"

تدعم اتفاقية المياه تنفيذ ورصد الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتكفل الاتفاقية، على وجه الخصوص، تحقيق الهدف ٦-٥: "تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠". ويمثل الاعتراف الصريح بأهمية التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزاماً بالتعاون في مجال المياه أكثر طموحاً من أي التزام سابق.

وتتولى لجنة اللجنة الاقتصادية لأوروبا واليونسكو مهمة الراعي المشترك لرصد مؤشر هدف التنمية المستدامة ٦-٥-٢، الذي يقيس التقدم المحرز في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود على الصعيد العالمي. ويرتبط الإبلاغ عن المؤشر ٦-٥-٢ بالإبلاغ بموجب اتفاقية المياه ولذلك، يمكن الاستفادة من أوجه التآزر والكفاءة بين عمليتي الإبلاغ. ولا تتيح المزاوجة بين هاتين العمليتين تفادي الازدواج في العمل، بل والفرصة أيضاً للأطراف وغير الأطراف في اتفاقية المياه على حدٍ سواء لإجراء تحليل أعمق للتقدم المحرز في التعاون عبر الحدود والاستفادة من المنبر الحكومي الدولي الذي تتيحه الاتفاقية لمقارنة الخبرات وتبادلها وتنسيق الجهود.

وإلى جانب الغاية ٦-٥، تدعم الاتفاقية أيضاً تنفيذ غايات الهدف ٦ الأخرى، مثل الغاية ٦-٣ بشأن تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث، والغاية ٦-٤ بشأن زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام، والغاية بشأن حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. وإضافة إلى ذلك، يدعم العمل بموجب الاتفاقية تنفيذ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع والهدف ٧ المتعلق بضمان الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة من خلال دعم مفهوم الصلة بين المياه والغذاء والطاقة والنظام الإيكولوجي. وفضلاً عن ذلك، يدعم تنفيذ الاتفاقية وتطبيقها الهدف ٩ بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف ١١ المتعلق بشأن المدن والمستوطنات المستدامة، والهدف ١٣ عن اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، والهدف ١٥ بشأن الحياة على الأرض.

بيانات الاتصال

United Nations Economic Commission for Europe (UNECE)
Water Convention secretariat

Palais des Nations
CH - 1211 Geneva 10
Switzerland

Phone: +41 22 917 10 32
e-mail: water.convention@un.org
www.unece.org/env/water/

Printed on 100% recycled paper

اتفاقية المياه

الاستجابة للتحديات العالمية للمياه

Information Service
United Nations Economic Commission for Europe

Palais des Nations
CH - 1211 Geneva 10, Switzerland
Telephone: +41(0)22 917 12 34
E-mail: unece_info@un.org
Website: http://www.unece.org

Printed at United Nations, Geneva – 1736981 **(A)** – January 2019 – 241 – **ECE/MP.WAT/52**